نجد أن سياسة الصندوق للتمويل تتمثل في الدور التمويلي حيث يقوم الـــصندوق بتقديم القروض القصيرة والمتوسطة للدول الأعضاء التي تعاني من عجز مؤقت فـــي موازين مدفوعاتها فترغب في إعادة جدولة ديونها الخارجية نتيجة الـــصعوبات التـــي تواجهها . أما بالنسبة للتكليف المطلوب أو المضمون بسياسات التثبيت فنجد مجرد أن تطلب احدي الدول قرضا يبدأ الصندوق التباحث معها بخصوص برنامج التثبيت الذي سيتم إتباعه وهو الأمر الذي ينتهي عادة بقيام الصندوق بإعداد (خطاب نوايا) تقـــوم الحكومة المعنية بتوجيهها عليه . هذا الخطاب يتضمن السياسات التفصيلية التي ســـيتم إتباعها وهي تدور عادة حول المحاور الأساسية التالية :-

أولاً :-

إتباع سياسة مالية انكماشية للحد من التضخم عن طريق تخفيض عجز الموازنة العامة (زيادة الضرائب وتخفيض النفقات العامة بدرجات متقاربة).

ثـــانيـــاً :-

إتباع سياسة نقدية وائتمانية انكماشية عن طريق الحد من زيادة اكتمال القرض خاصة من الحكومة والقطاع والصادرات .

ثـــالثـــاً :-

تحديد المعاملات الخارجية بإلغاء الاتفاقيات الثابتة وعدم زيادة الـــضرائب الجمركيـــة علي الواردات والصادرات .

رابعـــاً :-

تحديد سعر الصرف وإلقاء الرقابة علي الصرف الأجنبي مع تخفـــيض قيمـــة العملـــة الوطنية كحافز علي زيادة الصادرات .

خامســـاً :-

تشجيع رأس المال الفردي المحلي بوضعه الضمانات والامتيازات التي تشجع التوسيع في الاستثمار وكذا إقرار حرية تحديد الأرباح .

سادســـاً :-

تطوير أسواق المال المحلية والقوانين التي تحكم تأسيس الشركات والتعامل في الأسهم والسندات

الصندوق إذ يضع هذه الشروط فانه يتطلب أن تتم انجازات ملموسة في تعديـــد الاقتصادية في الدولة المقترضة كشرط لتقديم الدفعة أو الشريحة التالية للقروض إليها وذلك في حالة الاتفاقيات التي يغطي أكثر من سنة حيث أنها لا تـــستطيع الاســـتمرار للحصول علي موارد ه مالم تستمر في تنفيذ السياسات المذكورة هكذا نجـــد أن نتـــائج التكيف يستهدف الصندوق منها عند إبرام اتفاقيات التثبيت وقيام الدولة المقترضة بإتباع سياسات التكييف المقترضة وان تتمكن الدولة المدينة في تحقيق إصلاح ملمـــوس فـــي الأداء الاقتصادي يؤدي إلي تحسن موقف مدفوعاتها الخارجية وزيادة قـــدرتها علـــي تحمل أعباء الديون الخارجية فضلا عن الحد من القروض الجديدة التي تحصل عليهـــا الصندوق . وكان الصندوق بذلك يري إن عجز موازين المدفوعات وارتفاع المديونية

الخارجية للدول النامية من مظاهر اختلال مؤقت يمكن علاجه بغرض سلامة التشخيص والعلاج من خلال برنامج التثبيت مدته عام أو ثلاثة أعوام علي الأقل .

علي أن المرحلة تمثلت في انتقادات شديدة وحادة وجهت للصندوق بخصوص تشدده بفرض السياسات التي ينبغي علي الدولة إتباعها لحل مشاكل مدفوعاتها ومديونياتها الخارجية وعلي الأخص الفشل الذي منيت به برامج الصندوق في البرازيل والجامايكا وكثير من الدول الأفريقية . أما بخصوص الصندوق والديون وإعادة الجدولة قد أدت سياساته بكثير من الدول النامية إلي رفض الحصول علي موارد الصندوق وتفضيل الحصول علي القروض من البنوك التجارية حيث لا توجد شروط مماثلة لما تتعرض له عند تعاملها .

استطاعت هذه الدول الحصول علي قروض خاصة من الأسواق المالية الدولية بأسعار وفائدة متسعة ولأجل استحقاق اقل الأمر الذي انعكس في زيادة كبيرة في حجم مديونياتها الخارجية وفي أعباء خدمتها وفي زيادة القروض قصيرة الأجل . إلا إن الأوضاع الاقتصادية والدولية بما يسودها من كساد نسبي وسياسات حمائية من جانب معظم الدول الرأسمالية المتقدمة أدت إلي انخفاض عائدات الدول النامية من العملات الأجنبية ومن ثم ازدياد عجز موازين مدفوعاتها وتفاقم مشكلة المديونية بصورة اكبر وهنا يكون تردي الموقف وقد نشا أصلا عن ممارسات عدم تبرئة الدول المدينة بما فيما يتعلق بزيادة أسعار الفائدة وتكون مشكلة الديون الخارجية للدول النامية قد وصلت إلي طريق مسدود اسمه إعادة الجدولة .

ثانياً :- مجموعة البنك الدولي

إذا كان صندوق النقد الدولي يهتم في الأصل بمشاكل الأجل القصير فان البنك الدولي أنشئ عام 1945 ليهتم بمشاكل التنمية و التعمير وهي تلك المشاكل التي لاتحل إلا في الأجل طويل الأمد وتتكون مجموعة البنك الدولي من ثلاثة مؤسسات تمارس ا نشطة تمويلية بمعايير مختلفة فمثلا هناك البنك الدولي للإنشاء والتعمير وتنظيمه عروض من تنظيم صندوق النقد الدولي خاصة بالنسبة للتصويت والانتخاب من ناحية أولي

توقعات القروض والمنح من مختلف مصادر التمويل الأجنبية خلال الفترة (90-97)

مصادر التمويل ألدوليه	90	91	92	93	94	95	96	97	المجموع
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	10,4	–	12	–	10,6	–	–	–	33,4
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	–	–	–	43	–	–	–	12	55
صندوق الأمم المتحدة للسكان	–	–	–	–	–	–	–	314	214
هولندا	–	–	–	–	–	–	–	58	517
صندوق الأمم المتحدة للأطفال	–	–	–	–	–	–	–	16,6	16,6
برنامج الغذاء العالمي	–	–	–	–	–	–	–	6	610
منظمة الصحة العالمية	40,8	26,8	40,3	–	–	–	–	–	67,1
بنك التنمية الإفريقي	7	26,5	12	3,6	20,4	–	–	4	89,1
بنك التنمية الإسلامي	0,5	10	–	–	–	–	–	–	37
صندوق التنمية الأوربي	–	0,1	–	–	10,2	–	–	–	0,6
صندوق ابوظبي	20	–	10,2	10,2	–	1,5	33	–	64,9
صندوق الأوبك	118	–	–	–	–	–	–	–	20
ألمانيا	2,3	–	–	–	–	–	–	–	1,8
ايطاليا	8,8	9,1	5	2	–	–	–	–	4’،18

فنلندا	0,9	8	–	–	–	–	–	–	16,7
الدنمارك	4,5	0,9	–	–	–	–	–	–	1,7
كندا	55,7	–	–	–	–	–	–	–	4,5
اليابان	6	12,7	17,6	–	–	–	–	–	86,1
الصين	–	–	6	–	–	–	3,6	1,3	16,9
باكستان	–	–	4,5	–	–	–	–	–	4,5
كوريا الجنوبية	–	–	25	–	–	–	–	–	25
اندونيسيا	–	10	–	–	–	–	–	–	10
الجملة	157,7	104,1	142,6	58,8	43,2	1,5	36,6	48	593

الجدول أعلاه يوضح نفقات القروض والمنح للتنمية من مختلف مصادر التمويل الاجنبيه خلال الفترة من 1990–1997 حيث بلغت كمية القروض والمنح في هذه الفترة حوالي 593,6 مليون دولار .نلاحظ القروض قد تناقصت بصوره كبيره خلال السنوات القصيرة حيث تقلصت من 158 مليون دولار عام 1990 إلي 48 مليون دولار عام1997 .

@ العرض الاقتصادي لوزارة المالية للعام 1996 م ص (7)

المبحث الثاني

المبادرات الدولية ومعالجة مشكلة الديون الخارجية

منذ بروز أزمة الديون الخارجية في أوائل الثمانينات وتأثيرها السلبي علي الدول المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل القومي تحسنت أوضاع الدول المدينة متوسطة الدخل القومي بصورة جيدة وهذه الدول استطاعت الاستفادة من الدعم الحاسم للمجتمع الملي الدولي الذي تم تقديمه في شكل تدفقات وإعادة الجدولة لنادي باريس وتركيبات الدين إلي الرصيد تحت مظلة خطط برادي وبرامج مقدي المدعوم من المؤسسات الملية متعددة الأطراف .

وقد أثبتت هذه الأدوات كآليات فعالية للسماح لهذه الدول في تطبيق علاقاتها مع الجهات الأجنبية الدائمة وتواصل نموها الاقتصادي بشكل مستديم إلا أن السنوات الأخيرة شهدت عودة دخول هذه الدول التي تأثرت بحدة أزمة المديونية الخارجية إلي أسواق رؤوس الأموال الدولية .

أما الدول الفقيرة ثقيلة بالدين ومعظمها من إفريقيا جنوب الصحراء والتي من بينها السودان قد استمرت في إيجاد صعوبة في مقابلة التزاماتها الخارجية هذه الصعوبات يمكن إرجاعها إلي خليط من العوامل المعقدة تشمل :-

- الصراعات والحروب الأهلية .
- عدم القدرة علي استمرار تنفيذ الموجهات الكلية والإصلاحات والتعديلات الهيكلية
- سياسات الإقراض كثير من الجهات المانحة خاصة القروض بأسعار فائدة تجارية وفترات سداد بسيطة .
- فقدان السياسات الرشيدة لإدارة الدين .
- ضعف الحيطة والحزر في إدارة هيكل الأموال للدين الخارجي .
- الاستمرار في اعتماد الدول الفقيرة الثقيلة للديون خاصة الزراعية .

وبالرغم من إن هذه الأزمة لم تأتي فجأة وإنما ظهرت في أوائل الثمانينات حيث انفجار الأزمة والركود الاقتصادي العالمي ورغم الذي عانت منه هذه الدول نتيجة الاختلافات في الهياكل الاقتصادية الضعيفة والمتخلفة ولعدم قدرتها علي ترقية الاستثمارات الاقتصادية المنتجة

في مواجهة استراتيجيات الدول الصناعية والتكنولوجية المتقدمة في فرض نظام اقتصادي عالمي جديد يخدم مصلحة طويلة ألمدي بعد انهيار نظام النقد الدولي في عام 1971 م

ورغم الجهود المبذولة دوليا لمقاومة أعباء الدين منذ نهاية السبعينات لمواجهة هذه الأزمة وتخفيف حدتها دخلت الدول الفقيرة والمجتمع المالي الدولي الذي يشمل الدائنين في نادي باريس والدائنين خارج نادي باريس علي المستوي الثنائي

والمؤسسات المالية و الدولية متعددة الأطراف في العقد الماضي في الإقبال علي تنفيذ آليات برامج تقليدية لتحقيق وليس إلغاء حدة أعباء الدين لهذه الدول عن طريق تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية واتفاقيات إعادة الجدولة .

وبعد وصول الجهات الدائنة لقناعة بان برامج إعادة الجدولة لن تحل مشكلة الديون الخارجية للدول المدينة بصفة عامة والدول الأكثر فقرا بصفة خاصة بتدرجات كمحاولة الوصول إلي حل جزري لهذه المشكلة فبدأت بمبادرة (تورنتو) المعدلة والتي تنص علي إعفاء 30 % وإعادة جدولة المتبقي ثم (تورنتو) المعدلة والتي تعفي 50 % وإعادة جدولة المتبقي ثم مبادرة (نابولي) بإعفاء 67 % وإعادة جدولة المتبقي أو مبادرة الدول الفقيرة الأقل دينا .

ملفات وزارة المالية والاقتصاد الوطني (عبء الدين الخارجي وأثره في الاقتصاد) ص 16

المبحث الثالث

تجارب السودان في معالجة مديونيته الخارجية

دخل السودان في تجارب في معالجة مديونيته الخارجية بالتوقيع علي لربعة اتفاقيات لبرامج إعادة الجدولة خلال الفترة من 1979 - 1984 م مع دول نادي باريس واتفاقية واحدة لإعادة التمويل مع البنوك التجارية العالية عام 1980 م

ومنذ عام 1984 م بدا الانحسار الفعلي للعون الأجنبي ورغم الوصول إلي قمته عام 1984 م إلي (19,7) دولار أمريكي أي عند بداية فترة حكم الديمقراطية الثالثة للبلاد والتي بدا معها انتشار ظاهرة الفقر في البلاد واتساع دائرته .

وقد خرج السودان من هذه التجارب بحقيقة أن هذه المعاملات لا تؤدي إلي تخفيض الدين الخارجي بل إلي مضاعفته فقد ارتفع الدين الخارجي من 7,2 مليار دولار في عام 1983 م إلي 20,3 مليار دولار أمريكي عام 1998 م حيث تزايدت نسبة الديون إلي الصادرات من 652 % في عام 1983 م إلي 1488 % في عام 1998 م ولذلك انحصرت المعالجة في تأخير الاستحقاق مع الزيادة في عبء الدين بإضافة الفوائد المستحقة بأصل المبلغ ليصبح مبلغ واحد ويعتبر كله دين يضاف إلي ذلك ارتفاع المبالغ فيه بأسعار الفائدة وقصر مداها الزمني بالإضافة إلي تكاليف مادية باهظة ومصاريف اضافية ناتجة عن تعبئة وسائل بشرية ومادية بخدمتها .

وقد صاحب هذه التطورات السلبية توقف انسياب القروض والعون الخارجي وعدم دعم برامج اعادة الجدولة وتمويل أضافي لدفع عملية الاستثمار وزيادة الإنتاج والتصدير لتحقيق توازن بين ميزان المدفوعات من ناحية وتمكين الدول المعينة من تصفية ديونها من موارد حقيقية اضافية بل عن طريق برامج اقتصادية عنيفة وغير اجتماعية وخصم علي الضروريات ووقف الصرف علي مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنيات الأساسية المرتبطة بها وتحقيق فوائد ايجابية خاصة في ظل تنامي وانحسار العون الأجنبي للبلاد منذ أواسط الثمانينات

الرؤى السودانية لمعالجة مشكلة المديونية :-

استدان السودان خلال العقود الماضية خاصة خلال فترة السبعينيات والثمانينات مبالغ ضخمة وصل أصل الديون في جملته حتى نهاية عام 1998 م حوالي 11 مليار دولار وأصبحت هذه المبالغ واجبة السداد علاوة علي الفوائد العادية والفوائد الجزائية المترتبة عليها حيث يبلغ المجموع الكلي للالتزامات (الأصل والفوائد) حوالي 20 مليار دولار حتى نهاية عام 1999 م وبدون الوصول لحل مشكلة الديون ويتوقع أن يتفاقم لتصل إلي حوالي 35 مليار دولار عام 2005 م ثم إلي 75 مليار

دولار عام 2015 م والجدول التالي يوضح حجم الديون بنهاية عام 1999 م والـــذي يتضح من خلاله عدم جدوى الوسائل التقليدية في حله .

التزامات السودان الخارجية كما في نهاية ديسمبر 1999 م (بلايين الدولارات)

البيان	الأصل	فوائد	فوائـــــد جزئية	الجملة
المؤسسات الدولية والإقليمية (تضم صندوق النقد الدولي والبنك الـــدولي وبنك التنمية الأفريقي ، والإسلامي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق النقد العربي)	3,9	0,8	0,5	4,3
دول نادي باريس (تـــضم امريكـــا ،استراليا ، كندا ، هولندا ، اليابان ، انجلترا ، فرنسا ، ألمانيا ، سويسرا ، الـــدنمارك ، النمـــسا ، النـــرويج وايطاليا)	3,5	1,4	1,9	5,8
دول غير أعضاء في نادي باريس (بقية دول التعاون الثنائي والمؤسسات المالية التابعة لهذه الدول)	3,5	0,8	3,1	6,4
البنوك التجارية الأجنبية	1,7	1,2	–	2,9
تسهيلات موردين	0,7	–	–	0,7
الجملة	11,3	4,2	4,5	20,0

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني

ملفات وزارة المالية والاقتصاد الوطني ص (18)

المبادرات المتاحة لحل مشكلة المديونية :-

هنالك مبادرتان رئيسيتان يمكن للسودان من خلالهما الوصول لحل نهائي لمشكلة الدين وهما مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالدين (HIPC) وبرنامج الحقوق المتراكمة (RAP) صندوق النقد الدولي .

مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون :-

Highly indebted Poor Countries :-

تعتبر هذه المبادرة احدث المبادرات العالمية والتي صممت بواسطة صندوق النقد والبنك الدوليين في عام 1996 م واشترك فيها العديد من المؤسسات الدولية . تأتي هذه المبادرة بعد فشل المبادرات التقليدية في حل مشكلة ديون الدول الفقيرة حيث تهدف المبادرة إلي خفض ديون الدولة التي تنطبق عليها شروط هذه المبادرة خلال فترة زمنية محددة إلي المستوي الذي يمكنها من تحمل عبء الدين دون الحاجة لمساعدة خارجية (sustainable debts) وتتميز هذه المبادرة بشموليتها إذ يشترك فيها كل الدائنين (المؤسسات الدولية ودول نادي باريس والمصارف التجارية) وبالرغم من أن الفترة المقدرة لخروج الدولة من عبء المديونية ست سنوات إلا أن هذه الفترة يمكن أن تقتصر بصورة كبيرة حسب كل دولة إلي جانب تحسين شروط المبادرة لتتراوح من الإسقاط الكامل للدين إلي زيادة نسبة الإسقاط .

تبدأ المبادرة في الفترة الأولي بإعفاء 67 % من ديون دول نادي باريس ودول التعاون الثنائي الاخري والمصارف التجارية وجدولة المتبقي علي فترات طويلة أكثر من 20 عاما مع فترة السماح 6 سنوات في حالة استمرار عبء المديونية بعد المرحلة الأولي يتم إعفاء أخر من نفس المجموعة ليصل إلي 80 % من الدين مع دخول المؤسسات الدولية لمنح نفس المعاملة لديونها باستخدام صندوق مبادرة الدول الفقيرة والمثقلة بالديون حيث تشترك المؤسسات الدولية التالية في هذا الصندوق (صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، بنك التنمية الإفريقي ، البنك الإسلامي للتنمية ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، صندوق التنمية الترويجي ، بنك الاستثمار الأوروبي ، المجموعة الأوروبية ، صندوق النقد العربي وبنك التجارة التفضيلية) ومؤخرا بدأت مجموعات الضغط الدولية المتمثلة في المنظمات الطوعية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وكثير من المنظمات المؤثرة في المؤسسات الدولية تطالب بتعديل هذه المبادرات للإسراع بإخراج الدول ذات المديونية العالية من عبء الدين وقد أمنت اللجنة الوسيطة لصندوق النقد الدولي ولجنة التنمية للبنك الدولي ووزارة مالية الدول الصناعية علي ضرورة التعديل وتم تكليف إداري البنك والصندوق الدوليين بتقديم دراسات حول تلك المقترحات الخاصة لتعديل الفترة الزمنية لإعطاء مرونة أكثر عند التطبيق إلي اجتماع قمة الدول الصناعية في كولون بألمانيا في يونيو 1999 م يحتوي تطوير هذه الآلية الهامة في توفر الموارد المالية لمقابلة تكاليف إعفاء الديون .

ورغما عن إن مبادرة تخفيض الديون تبدو من الوهلة الأولي جيدة وتهدف إلي تخفيض الدين إلي 80 % من القيمة الصافية من الدين وأيضا بوصول الدين إلي المستوي المستدام لذا قد اقتنعت الدول الدائنة بعجز عن معالجة الأزمة ونتيجة لهذه

القناعة تبني رئيس وزراء ألمانيا ونائب الرئيس الأمريكي بمبادرة عرضت في اجتماع مجموعة السبع لتفعيل دور المبادرة وخرجت بالاتي :-

- تسريع الوصول إلي نقطة النهاية في أسرع وقت ممكن واختصار حدة التنفيذ .
- تخفيض شروط الأهلية وذلك لتخفيض النسبة التي تحدد مستوي استدانة الدين .
- زيادة نسبة الإعفاء إلي 90 % وقد تزيد إذ كانت حالة الدولة تستدعي ذلك وأثبتت التجارب التنفيذية الفعلية من أن الفقر في الدول الثقيلة المديونية يعتبر من اقوي القوي المقاومة لتنفيذ البرامج وفي مقاومة قدرة هذه الدول علي الاستمرار في الوفاء بأصل التزاماتها المقررة في مقاومة القضاء علي المشاكل الاجتماعية المختلفة .
- تمثل الإستراتيجية الجديدة المعدلة لتخفيض الفقر في دول (HIPCS) في إطار الربط لتخفيض الدين وتخفيض الفقر .
- أن تقودها أو تنفذها الدولة وتقوم بتطويرها بشفافية مع القاعدة العريضة من المجتمع المدني والمانحين الرئيسيين وبنوك التنمية الإقليمية علي أن ترفض لأهداف تنموية دولية قابلة للقياس لمراقبة التقدم .

@ د- عبدالوهاب عثمان منهجية الإصلاح الاقتصادي ص (471 - 473)

إعادة التأكيد على أهمية (HIPCSENHANCED) التشجيعي وفــق المبــادئ المرشدة للمبادرة منذ بروزها بحيث تشمل :-

- إضافات لتخفيض المديونية (DEBEREFIEF)
- صيانة التكامل المالي للمؤسسات المالية المتعددة الإطراف
- المشاركة في التكاليف على أساس واسع و متساوي
- موافقة نادي باريس لزيادة تخفيض ديونها تحت مظلة الإطار التشجيعي بمنحها لمزيد من التخفيضات للدين بشرط القيمة الحالية إلى 90% أو أكثر إذا أقتضى الأمر على القروض التجارية بجانب التخفيضات الإضافية على العون التنموي الرسمي (ODA) و إلى الشطب الكامل على المستوى الثنائي
- الدعم على المستوى الثنائي من أجل مقابلــة المتطلبــات التنمويــة للمبــادرة التشجيعية فهذه الترتيبات التنموية تحتاج أن تؤخذ في الاعتبار في الاجتماعــات القادمة للجنة (ENTER. INT)
- توافر البنية السياسية و الالتزام لبدء تنفيذ المبادرة حتى يمكن للدول المؤهلة أن تتحصل على التخفيضات على الديون داخل إطار برامج تخفيض الفقر الجديد
- و على ضوء الوضع الحرج للديون السودانية الخارجية فأنه من الضروري ذكر النقاط التالية :-

عملياً فأنه من غير الممكن في المدى القصير بدء عملية الــسداد لخــدمات أعباء الديون الخارجية المستحقة أو فوائدها أو أصولها نتيجة لتجاوز قيمتها للموارد المحلية المتاحة للبلاد

و بما أن الشروط المطبقة تتفاعل مع أزمة الديون الحرجة للــدول المثقلــة بالدين تشق مع المبادئ الأساسية للنظام الدولي الجديد فأن هذه الشروط وضــعت لخدمة أهداف سياسية أكثر من الأهداف الإنسانية أو الحقيقية

ملفات وزارة المالية و الاقتصاد الوطني ص 19

الخـــاتمـــــة

تعد أزمة المديونية القضية الاقتصادية الأولى التي أثارت قلق المجتمع الدولي بعـد الحرب العالمية الثانية حيث تؤثر أزمة المديونية سلباً على الاقتـصاد مـن حيـث الموارد المتاحة و النمو الاقتصادي و الاجتماعي ، فاعتماد الـدول الناميـة علـى القطاع العام في توفير التمويل اللازم لمشروعات التنمية الشاملة في الوقت الذي لم يكن القطاع الخاص جاهزاً لتولي هذه المسؤولية الكبيرة قد تطلب من تلك الحكومة التوسع في الإنفاق الجاري و الرأس مالي إلى مستويات في أكثر الأحيـان تفـوق حصيلة إيراداتها الأمر الذي أستوجب عليها الاقتراض من الأسـواق الخارجيـة و المؤسسات الدولية الإقليمية و قد ترتبت على التطورات الاقتصادية التـي شـهدتها الدول النامية في النصف الأول من الثمانينات و التي تجسدت في ارتفـاع أسـعار الفائدة و بطء النمو الاقتصادي العالمي و العجز في ميزان المـدفوعات و سـوء الإدارة الاقتصادية للموارد الأجنبية في بعض الأحيان و بـروز متـأخرات فـي المديونية الخارجية مما أدى إلى إلغاء عبئاً كبيراً على اقتصادياته و ذاد من أهمية و خطورة إدارة و سياسة الدين الخارجي فيها كما أكد على ضرورة توجه تلك الدول المثقلة بالديون للاستفادة من المبادرات الدولية سواء في مجال الإعفـاء الكلـي أو الجزئي للديون أو إعادة جدولتها أو الحصول على مساعدات أضافية لحل مشاكلها الاقتصادية أو الوصول إلى التنمية المستدامة

النتائج والتوصيات

تأثير الأزمة الاقتصاديه لي